الأمم المتحدة

A/C.3/68/SR.40

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون

Distr.: General
20 November 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس المؤقت: السيد تافروف ..... (بلغاريا)

المحتويات

البند ٦٧ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (تابع)

(أ) القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (تابع)

(ب) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما (تابع)

البند ٦٨ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

290114 270114 13-54829X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

البند ٦٧ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (تابع)

(أ) **القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب** (تابع) (A/68/18 و A/68/329)

(ب) **التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما** (تابع) (A/68/333 و A/68/564 و A/68/879) http://undocs.org/ar/A/68/879 **البند ٦٨ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير** (تابع) (A/68/318 و A/68/339)

١ - **السيد لورينتي سوليز** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قال إن الفئات التي همشتها السلطات الاستعمارية - المزارعون من الشعوب الأصلية، والنساء، والمنحدرون من أصل إفريقي - يقومون الآن بدور نشط في إعادة بناء دولة بوليفيا مؤكدين قيمهم وهويتهم. وأضاف قائلا إن حكومة بلده قد صدّقت على إعلان وبرنامج عمل ديربان، وسنّت قانونا لمكافحة العنصرية وجميع أشكال التمييز، أنشأت بوجبه آليات وإجراءات لمنع السلوك العنصري والتمييز ومعاقبة مرتكبيه، سواء كان ذلك السلوك علنيا أو خفيا. وأنشأت أيضا لجنة وطنية لمناهضة العنصرية وجميع أشكال التمييز أوكلت إليها مهمة وضع سياسات ومعايير شاملة، وتطويرها وتنفيذها.

٢ - وتابع كلامه فقال إن الشعوب والحركات الاجتماعية أصبحت تشك في النماذج الرأسمالية والعولمة ذات الطابع التحرري الجديد، والنظام العالمي القائم على التوزيع غير العادل للثروة الذي أدى إلى التخلف والفقر. وأوضح أن المبدأ الجديد الذي اعتمده بلده، مبدأ ”الحياة الكريمة“ (living well) هو بديل لذلك النموذج، ويعزز التضامن والتعاون والشعور المجتمعي، والأهم من ذلك كله، احترام أُمّنا الأرض.

٣ - ومضى يقول إن الحق في تقرير المصير حق بالغ الأهمية. وأعرب عن دعم بلده لحق شعب بورتوريكو في تقرير مصيره. ودعا أيضا إلى انسحاب القوات الإسرائيلية فورا من الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك فلسطين والجولان السوري، واحترام حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في إنشاء دولة مستقلة وذات سيادة. واختتم قائلا إنه يجب وقف المستوطنات اليهودية في الأرض الفلسطينية فورا ودون شروط لأن تلك المستوطنات تشكل خرقا لأحكام المادة ٤٩ من الاتفاقية المتعلقة بحماية المدنيين في أوقات الحرب.

٤ - **السيدة هيوانبولا** (أستراليا): قالت إن حكومة بلدها تؤيد حتما الحق في حرية الدين والمعتقد، وحق كل فرد في أن يعيش ويشارك في مجتمع خال من العنصرية والتمييز العنصري. وذكرت أن دستور أستراليا يكفل حماية هذه الحقوق المضمنة في القوانين. وأعربت عن شجب حكومتها لجميع أعمال العنف القائمة على أساس العرق أو الديانة أو المعتقد، أو عدم التسامح فيما يتعلق بالحق في حرية التعبير، وأعربت عن الاعتقاد بأن حكومة بلدها مسؤولة عن تشجيع حوار مجتمعي سليم بشأن التنوع الثقافي والإثني والعرقي واللغوي والديني يمكن التعبير من خلاله عن مختلف الآراء وتبادل وجهات النظر بطريقة سلمية. ولاحظت أن التمييز القائم على عوامل عرقية ودينية يفاقم أوجه انعدام المساواة المستمرة والمزمنة التي يعانيها الأشخاص والمجموعات في العالم.

٥ - وأضافت قائلة إن أستراليا تقطنها شعوب متنوعة من مختلف الأديان والمعتقدات، وتعترف بأن التنوع عنصر هام في النهوض بالمجتمع. فهي تقدر دور التثقيف في مجال حقوق الإنسان في تعزيز التسامح وفي القضاء على العنصرية، والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب إزاء جميع الفئات مثل المهاجرين واللاجئين وملتمسي اللجوء والأقليات والشعوب الأصلية. وأعربت عن التزامها الراسخ بالقضاء على جميع أشكال خطاب الكراهية ذي الدوافع العنصرية، بما في ذلك نشر الأفكار المتعلقة بالتفوق العنصري أو التي تحرض على الكراهية العنصرية، والعنصرية المؤسسية والتمييز العنصري.

٦ - **السيدة نجوى** (مالديف): قالت إنه لا يمكن تحقيق الأهداف الأخرى مثل الكرامة، والعدالة، والتقدم والإنصاف إلا من خلال إعمال الحق الأساسي، الحق في تقرير المصير. وهناك الملايين من البشر في العالم لا يتمتعون بالحق في تقرير مصيرهم بأنفسهم، سواء كان ذلك ناشئا عن التدخل العسكري أو العدوان أو الاحتلال أو استغلال قوى أجنبية لها. وأوضحت إنه من الضروري القيام بعمل دولي متظافر من أجل التخفيف من معاناتهم. ثم قالت إن بلدها يشجب، بوصفه طرفا في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يشجب استغلال الشعوب باسم التنمية وإساءة معاملتهم دون مراعاة لحقوقهم وكرامتهم كبشر. وهي تشجب أيضا استغلال الموارد الطبيعية في الأقاليم التي تسيطرعليها أو تستغلها الشعوب الأصلية دون مراعاة لتكاملها الثقافي والمحافظة على قيمها الثقافية.

٧ - وأعربت عن قلق حكومة بلدها إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان في فلسطين. وقالت إنها تؤيد، في هذا الصدد حل إنشاء دولتين، يتضمن إنشاء دولة فلسطين وفقا لحدود عام ١٩٦٧ وتكون القدس الشرقية عاصمة لها، ودعت الأمم المتحدة إلى ضمان حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

٨ - وأضافت قائلة إن أفضل طريقة لمعالجة مسألة الحق في تقرير المصير هي من خلال الحوار البناء والتشاركي بين الأطراف المعنية. وينبغي أن يساعد المجتمع الدولي على إنشاء آليات تعزز تبادل المعلومات وإشارك الأقليات في عملية صنع القرار، لا سيما فيما يتعلق بالقضايا التي تهمها.

٩ - **السيدة غاي لونا** (إندونيسيا): أعربت عن دعم وفد بلدها لفريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي لأنهم لا يزالون يواجهون تحديات كبيرة في جميع أنحاء العالم، لا سيما في مجال معالجة التفاوت الاجتماعي، والحرمان الاقتصادي والتدهور البيئي. و ينبغي في هذا الصدد بذل جهود متظافرة في جميع المستويات من أجل إعلان العقد الدولي المقترح الخاص بالمنحدرين من أصل إفريقي، وذكرت أن من شأن هذه المبادرة أن تفيد المجتمع الدولي ككل نظرا لأنها ستساعد على الإعمال الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب.

١٠ - وتابعت تقول إن حكومة بلدها ملتزمة بالقضاء على جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري، وكراهية الأجانب وما يتصل بها من تعصب. وأكدت أهمية البرامج الوطنية المتعلقة بمكافحة التطرف ومنع انتشاره عن طريق دعم مبادئ المساواة وعدم التمييز. ولا يتعين على الحكومات أن توائم قوانينها مع الصكوك الدولية ذات الصلة فحسب، بل يتعين عليها أيضا توعية الناس من أجل تعزيز التسامح، واحترام التنوع الثقافي والتفاهم. وذكرت أن وسائط الإعلام تقوم بدور هام في نشر ثقافة السلام والتسامح من خلال مكافحة القوالب العنصرية المستخدمة باسم حرية التعبير، ومن خلال تمكين الأقليات من إسماع صوتها.

١١ - واستطردت تقول إن إندونيسيا، بوصفها أحد أكثر البلدن تنوعا في العالم، يعيش فيها ما لا يقل عن ١ ٠٠٠ جماعة إثنية تتكلم ما يزيد عن ٥٠٠ لغة، قامت من جهتها، بتعزيز العلاقات الوطنية من أجل تعزيز حماية جميع المواطنين من أعمال التمييز. فقد اعتمدت قانونا بشأن القضاء على التمييز العنصري والإثني، ينص، في جملة أمور، على تكليف اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان برصد السياسات والقوانين التي يمكن أن تشكل إخلالا بالتزامات البلد بموجب الاتفاقية الدولية المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والتحقيق في الادعاءات المتعلقة بممارسة التمييز. وأضافت قائلة إن حكومتها عززت التثقيف وحوار المصالحة كجزء من الجهود الرامية إلى دعم التسامح والاحترام المتبادلين بين المجتمعات والثقافات والديانات على الستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ويسرت أيضا إنشاء محفل للوئام بين الأديان في ما يزيد عن ٢٠٠ مقاطعة في البلد، كما أشرفت على حوارات بين الأديان مع عدد من الحكومات الأخرى على الصعيد الوطني، وكذلك على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي.

١٢ - ونظرا إلى الحاجة الماسة إلى وضع إطار أكثر قوة للتعاون الدولي في مجال مكافحة التعصب، قالت إن حكومتها اقترحت وضع صك دولي يتعلق بمنع التحريض على العداء والعنف على أساس الدين أو المعتقد. وبصرف النظر عن الشكل الذي يمكن أن يتخذه هذا الصك، ينبغي أن يكون ثمرة توافق دولي ويأخذ في الاعتبار القيود التي تواجهها الدول الأطراف على الصعيد الوطني، وذلك من أجل تعزيز الشعور بالملكية ضمن جميع الجهات المعنية.

١٣ - **السيدة الظاهري** (الإمارات العربية المتحدة): قالت إن دستور بلدها يضمن الحرية، والوصول إلى العدالة، واستقلال القضاء، والمساواة، والحريات المدنية وحفظ كرامة الإنسان، ويحظر التعذيب والاحتجاز التعسفي؛ وأوضحت أن كل هذه الضمانات تتفق مع مفاهيم الدين الإسلامي الذي يمثل أحد الدعائم الأساسية للمجتمع في الإمارات العربية المتحدة. وتابعت تقول إن حكومة بلدها، بوصفها طرفا في العديد من الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، تنشط في إطار مبادرات من قبيل تحالف الأمم المتحدة للحضارات ومجلس حقوق الإنسان والمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. ومن بين مبادراته الحديثة في هذا المجال إطلاق مركز ''هداية'' لمكافحة التطرف العنيف. وفي هذا السياق، قالت إن وفد بلدها يدعو إلى تعزيز الجهود الدولية من أجل مكافحة التمييز العنصري بجميع أشكاله، وشددت على الحاجة إلى نشر ثقافة سلام وتسامح بين الشعوب.

١٤ - ومضت تقول إن بلدها يستضيف مجموعات من المغتربين من مواطني ما يربو عن ٢٠٠ بلد، يعمل جميعهم ويتعايشون في سلام، ولهم الحرية في ممارسة شعائرهم الدينية وإنشاء مؤسساتهم التعليمية الخاصة بكل ثقافة. كذلك، تم تعزيز قوانين العمل لضمان احترام حقوق العمال ووصولهم إلى القضاء. وأحرزت أيضا مكاسب قانونية واجتماعية واقتصادية ملموسة من خلال تنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. والحق في التقاضي وحماية المشتكين مكفولان وفقا للقانون. واعتمدت أيضا حكومة بلدها خطة عامة بشأن الإتجار بالبشر تنص على حماية الضحايا وإعادة تأهيلهم.

١٥ - وواصلت تقول إن الإمارات العربية المتحدة حققت مستويات عالية من التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما تدل على ذلك مؤشراتها القوية المتعلقة بالتنمية البشرية والمساواة بين الجنسين. وذكرت أن حكومة بلدها تولي أهمية خاصة للتعليم الذي تخصص له ٢٢ في المائة من الميزانية العادية للتنمية الاجتماعية.

١٦ - ثم قالت إنه على الرغم من اعتراف جميع الصكوك الدولية ذات الصلة والمجتمع الدولي ككل بحق الشعوب في

تقرير المصير، لا يزال الشعب الفلسطيني ممنوعا من إعمال ذلك الحق بسبب الاحتلال الإسرائيلي لأراضيه منذ عام ١٩٦٧. وأوضحت أن الأعمال التي تقوم بها إسرائيل، بصفتها السلطة القائمة بالاحتلال، والتي تشمل استمرار بناء المستوطنات غير القانونية على الأرض الفلسطينية المحتلة، والجدار الفاصل، وضم القدس الشرقية لإسرائيل بصورة غير قانونية وتغيير الواقع الديمغرافي، انتهاكات صارخة للقانون الإنساني الدولي والقرارات الدولية. وقالت إن الإمارات العربية المتحدة تدين السياسات الإسرائيلية التعسفية واللامشروعة، وتحث المجتمع الدولي، لا سيما مجلس الأمن، على اتخاذ خطوات جادة لمساعدة الشعب الفلسطيني على ممارسة حقه في تقرير المصير وإنشاء دولة مستقلة ضمن حدود ١٩٦٧، عاصمتها القدس، وذلك استنادا إلى خارطة الطريق ومبادرة السلام العربية وجميع القرارات الدولية ذات الصلة. واختتمت كلامها قائلة إن وفد بلدها يتعهد بدعمه المستمر للقضية الفلسطينية، وإنه يتطلع إلى اليوم الذي تصبح فيه فلسطين عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة.

١٧ - **السيد المومني** (الأردن): قال إن الحق في تقرير المصير ضروري للتمتع ببقية الحقوق؛ وإنه لا يمكن التذرع بأي سبب لمنع ممارسة هذا الحق. وأعرب عن تأييد الأردن الكامل لرغبة الشعب الفلسطيني في ممارسة حقه في تقرير المصير وإنشاء دولة مستقلة وذات سيادة متواصلة جغرافيا ولها مقومات البقاء وعاصمتها القدس الشرقية، ضمن حدود عام ١٩٦٧، إلى جانب دولة إسرائيل. وأضاف قائلا إن المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية الجارية حاليا تبعث على الأمل في التوصل إلى سلام عادل وشامل، تكون نتيجته تقرير الفلسطينيين لمصيرهم. وذكر أن وفد بلده يدعو الحكومة الإسرائيلية إلى وقف سياساتها غير القانونية، بما في ذلك خلق واقع جديد على الأرض من خلال بناء المستوطنات على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

١٨ - **السيد رحمن** (بنغلادش): أعرب عن اتفاق وفد بلده مع المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، على أن الفقر والعنصرية مرتبطان ارتباطا لا ينفصم. وقال إن أجزاء عديدة من العالم لا تزال تسود فيها المواقف العنصرية وخطاب الكراهية، كما برزت أشكال خفية جديدة من العنصرية نتيجة لتطور وسائط الاتصالات الجديدة مثل الإنترنت. كذلك، صنفت مجتمعات عديدة بعض الأديان في قوالب نمطية وأساءت لها مما جعل معتنقيها عرضة للتمييز. وأصبح المهاجرون مستهدفين بوجه خاص بالعنصرية والعنف. وغالبا ما تطبق الحكومات المضيفة قواعد تمييزية وتقييدية على دخول المهاجرين وتتغاضى عن التمييز في الأجور، والسكن والتعليم، والحوادث التي يتعرض لها المهاجرون.

١٩ - وزاد على ذلك قوله إن دستور بنغلادش يحظر التمييز على أساس العرق أو الديانة أو الطبقة الاجتماعية أو نوع الجنس أو مكان الولادة. فهو يكفل المساواة أمام القانون ويشجع العمل الإيجابي لصالح الفئات المحرومة بوجه خاص. أما على الصعيد العالمي، فإن بنغلادش طرف في جميع اتفاقات حقوق الإنسان الرئيسية، بما في ذلك الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وهي مصممة على تقديم الدعم للمجتمعات المضطهدة في العالم دفاعا عن حقوقها المشروعة.

٢٠ - ومضى يقول إن الجهود الرامية إلى مكافحة العنصرية والتمييز العنصري يجب أن تكون مقترنة بالقضاء على الفقر والتنمية البشرية. ويجب أن تشمل هذه الجهود الحوار بين الثقافات، والتسامح واحترام التنوع، وكذلك

التعليم، الذي يمكن أن يحقق الكثير من أجل تعزيز التسامح والثقة المتبادلة. وذكر أن الحكومات تتحمل المسؤولية الرئيسية عن اجتثاث الكراهية والتعصب، وكذلك عن حماية جميع الأشخاص داخل بلدانها من خلال تنفيذ القوانين الوطنية. ويجب أيضا القضاء على ظاهرة إفلات مرتكبي الجرائم العنصرية من العقاب من خلال المحاكمات الفعلية والفورية. وأوضح أنه لئن كانت حرية التعبير عنصرا أساسيا في أي مجتمع ديمقراطي ومتسامح، فإنه يمكن مع ذلك إساءة استعمالها لغرض نشر التحيز العنصري والتعصب الديني. وحتى تؤتي هذه الجهود أكلها فمن الضروري إقامة تعاون دولي على نطاق واسع.

٢١ - **السيدة رشيد** (المراقب عن دولة فلسطين): قالت إن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تجاهلت عمدا العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى جانب جميع جوانب القانون الدولي والقانون الإنساني فيما يتعلق بالأرض الفلسطينية المحتلة. وأضافت قائلة إن إسرائيل قد انتهكت الحق الأصيل لتقرير المصير للشعب الفلسطيني وداست على ذلك الحق ومنعته بعنف. وذكرت أن استمرار بناء المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة يشكل عائقا أمام إنشاء دولة فلسطين ويسبب انتهاكات يومية للعديد من الحقوق. وعلى الرغم من اتحاد المجتمع الدولي في الرأي بأن بناء المستوطنات الإسرائيلية غير قانوني، وعلى الرغم من استئناف محادثات السلام، تواصل إسرائيل تنفيذ سياساتها لتوسعية دون هوادة. وأوضحت أن هذه السياسات تشكل انتهاكا للاتفاقية المتعلقة بحماية المدنيين في أوقات الحرب والأحكام ذات الصلة من القانون العرفي، كما أنها تمثل جرائم الحرب المشمولة بالولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية. ومن الواضح أن هذه الأعمال لا تتوافق مع الخطاب السياسي الإسرائيلي المؤيد للمفاوضات الرامية إلى إنشاء دولة فلسطين ذات مقومات البقاء والمستقلة والمتصلة جغرافيا وذات السيادة.

٢٢ - وتابعت تقول إن إسرائيل تقوم ببناء المستوطنات لفائدة السكان اليهود فقط وتديرها من خلال نظام الفصل الكامل المتأصل في العنصرية والتمييز العنصري، والذي يُنكر الحقوق الأساسية للسكان الأصليين. وتتجاهل السلطة القائمة بالاحتلال العنف الذي يمارسه المستوطنون ضد الفلسطينيين، وضد ممتلكاتهم وأراضيهم، بل وتشجعه أحيانا. وقالت إنه يتعين على إسرائيل أن توقف انشطتها الإستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. فالكلام عن السلام والإمعان في الوقت نفسه في تدميره يمثل استهزاء بتأييد المجتمع الدولي لحل الدولتين، وتقليلا من جدواه ويعيق تحقيق اتفاق سلام حقيقي.

٢٣ - ومضت تقول إن اعتماد الجمعية العامة القرار ١٩/٦٧ بشأن الحالة في فلسطين يبرهن على الدعم القوي لحقوق الشعب الفلسطيني وطموحاته الوطنية المشروعة، بما في ذلك الحق في تقرير المصير والعيش في حرية وكرامة في دولة فلسطين المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية. واختتمت بيانها بالقول إن من الضروري أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير جادة وعملية لإجبار إسرائيل على وقف انشطتها الإستيطانية غير القانونية وجميع السياسات غير المشروعة الأخرى، وبدء عهد جديد من السلام والأمن لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء.

٢٤ - **السيد موساييف** (أذربيجان): قال إنه ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام لاستمرار التحيز العنصري والقوالب النمطية السلبية وخطاب الكراهية الذي يروجه المسؤولون الحكوميون ووسائط الإعلام، والاعتداء بالعنف على بعض المجموعات بهدف إنشاء مجتمعات متجانسة إثنيا. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لتنفيذ السياسات والممارسات التمييزية في

حالات الاحتلال العسكري الأجنبي، بما في ذلك السياسات والممارسات الرامية إلى تغيير التوازن الديمغرافي في الأراضي المحتلة ومنع السكان المشردين قسرا من العودة إلى ديارهم. وأضاف قائلا إن من المهم للغاية أن تنكب آليات العدالة والحقيقة والمصالحة على معالجة الانتهاكات والاعتداءات الخطيرة الموروثة في مجال حقوق الإنسان المرتكبة خلال النزاعات، ومحاسبة مرتكبي جرائم الحرب، والإبادة الجماعية، والتطهير العرقي والجرائم الأخرى ضد الإنسانية على أفعالهم.

٢٥ - وتابع يقول إن من المعترف به دوليا أن ناغورنو - كاراباخ وسبع مقاطعات أذربيجانية حولها تقع تحت الاحتلال العسكري الأرميني. وواضح أن إنشاء ثقافة عرقية وحيدة في تلك المنطقة عن طريق طرد السكان الأذربيجانيين وعدم السماح لهم بالعودة، وإقامة نظام انفصالي، يشكل جزءا لا يتجزأ من سياسة الكراهية التي تمارسها أرمينيا القائمة على أحكام مسبقة تاريخية وثقافية وعرقية ودينية. ثم قال إن مطالبات أرمينيا المتعلقة بفصل جزء من إقليم دولة مجاورة أمر يثير الاستغراب، وذلك لأنه على عكس حالة أذربيجان وبقية دول المنطقة، فإن أرمينيا بلد وحيد العرق، وإنها تمكنت من تحقيق ذلك عن طريق طرد كل من هو غير أرميني بما في ذلك الأذربيجانيون. وذكر أن كبار المسؤولين الأرمينيين يدلون بانتظام بتصريحات تحريضية تشجع علنا على الكراهية والتعصب القائمين على أساس عرقي وديني.

٢٦ - وواصل كلامه فقال إن من الضروري الإشارة إلى مشاركة القيادة السياسية والعسكرية الحالية في أرمينيا مشاركة مباشرة في المجازر الوحشية التي أودت بحياة الآلاف من الأذبيجانيين المدنيين، بما في ذلك الأطفال والنساء وكبار السن. وزاد على ذلك قوله إن دعم أرمينيا للإرهابيين ومجرمي الحرب يظهر جليا في تمجيدهم على مستوى الدولة، بما في ذلك منحهم لقب أبطال وطنيين وتقليدهم أوسمة الدولة. وقد أعرب المجتمع الدولي، بما في ذلك هيئات الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية، مرارا وتكرارا، عن قلقها البالغ إزاء روح التعصب السائدة في أرمينيا، فضلا عن سياساتها وممارساتها التمييزية. واختتم قائلا إن من الضروري تعزيز الجهود والإرادة السياسية لمواجهة التحديات القائمة في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية، وينبغي التأكيد على النحو الواجب على الكرامة المتأصلة لجميع الأفراد وحقوقهم المتساوية وغير القابلة للتصرف.

بيانات مدلى بها على سبيل ممارسة حق الرد

٢٧ - **السيد كاريف** (إسرائيل): قال إنه ثبت تاريخيا أن السلام لا يمكن أن تفرضه قوى خارجية، بل ينبغي أن تتفاوض بشأنه مباشرة الأطراف المعنية. فعندما قرر الرئيس المصري أنور السادات كسر دائرة العداء العربي، وجد إسرائيل مستعدة للتفاوض، وتم إدراج مسألة إزالة المستوطنات الإسرائيلية في محادثات السلام. وبالمثل، فعندما قرر الملك حسين، ملك الأردن، القيام بخطوة إلى الأمام، كانت إسرائيل هذه المرة أيضا جاهزة، وتم تحقيق السلام.

٢٨ - وتابع قائلا إن الإنجازات الرئيسية في عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية لم تتحقق من خلال التدخل الخارجي ولكن من خلال المفاوضات المباشرة، الضرورية للتوصل إلى التوافقات الصعبة اللازمة لتحقيق سلام دائم. وذكر أن إسرائيل أبدت استعدادها لتقديم تنازلات صعبة يتطلبها أي اتفاق سلام. فإسرائيل والفلسطينيون فقط يمكن أن يُنشؤوا دولتين يمكن أن يعيش فيهما شعبهما جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

٢٩ - وزاد على ذلك قوله إن إسرائيل أبدت دائما استعدادها للاعتراف بأماني الفلسطينيين في تقرير المصير؛ لكن الفلسطينيين لم يعترفوا بعد بإسرائيل كوطن للشعب اليهودي أو بحقها في العيش في سلام وأمن. واختتم حديثه

قائلا إن حكومة بلده تدعو جميع البلدان المهتمة بطموحات الشعب الفلسطيني وتحقيق السلام في الشرق الأوسط إلى أن تدعم التفاوض المباشر بين إسرائيل والفلسطينيين.

٣٠ - **السيد سرغسيان** (أرمينيا): أعرب عن الأسف لمواصلة ممثل أذربيجان تشويه وتحريف نضال شعب أرتساخ (ناغورنو - كاراباخ) الذي خاضه على مدى عقود من الزمن من أجل نيل حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وتوجيه اتهامات خاطئة ولا أساس لها من الصحة ضد أرمينيا وأرتساخ. وكما هو معلوم جيدا، فإن أذربيجان هي التي شنت منذ ما يزيد عن عقدين من الزمن، أعمالا عدائية ضد ناغورنو - كاراباخ واحتلت أراض أرمينية، مما أجبر مئات الآلاف من الأرمينيين، بما في ذلك عشرات الآلاف من النساء والفتيات العزل، على ترك منازلهم ليصبحوا لاجئين ومشردين في الداخل. وترتب على هذا العدوان آثار لم تتوقعها أذربيجان نفسها.

٣١ - وتابع كلامه فقال إن قرار أذربيجان بالتكلم في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بالحق في تقرير المصير قرار استفزازي، علما بأنها تحرم شعب ناغورنو - كاراباخ من ذلك الحق نفسه. ووصف محاولات أذربيجان القاصرة قانونيا وسياسيا وتاريخيا وأخلاقيا للمطالبة بالسلامة الإقليمية في المنطقة بأنها محاولات باطلة. ثم قال إنه ينبغي أن يتذكر ممثل أذربيجان أن بلده مُنح الولاية القضائية على المنطقة الأرمينية من ناغورنو - كاراباخ بصورة غير قانونية وغير عادلة بموجب قرار صادر عن المكتب الإقليمي للحزب الشيوعي في عام ١٩٢١.

٣٢ - ومضى يقول إن شعب ناغورنو - كاراباخ كان يمارس قبل حل الاتحاد السوفياتي حقه في تقرير المصير بسلام وفقا للقوانين السارية، التي اتُخذت أيضا أساسا لنيل أذربيجان استقلالها. ومن المفارقات أن جمهورية أذربيجان الحالية أعلنت في عام ١٩٩١ التركة الدستورية السوفياتية باطلة ولاغية وأعلنت نفسها خلفا للجمهورية الأولى المنشأة في عام ١٩١٨، أما ناغورنو - كاراباخ فلم تكن البتة جزءا من الجمهورية الأولى، كما هو موثق رسميا لدى عصبة الأمم. وعلى الرغم من أن أذربيجان تستند في مشروعيتها القانونية والدستورية على النظام القانوني للجمهورية الأولى السابق للحقبة السوفياتية، فإن حدودها الإقليمية تستند إلى النظام القانوني السوفياتي الذي قررت إدانته.

٣٣ - وواصل كلامه قائلا إن ما يدعو الى المزيد من الحيرة قرار ممثل أذربيجان الحديث عن مكافحة العنصرية وكراهية الأجانب لا سيما وأن رئيس بلده هدد علنا باستئناف الحرب على ناغوركو- كاراباخ، وأشاد بالتطهير العرقي من الأرمنيين المقيمين في أذربيجان، وحذر من أن حكومة بلده مستعدة لتكرار مثل تلك الفظائع. وطالب أساسا أيضا بجميع الأراضي الأرمينية ذات السيادة، بما في ذلك عاصمتها يبفيران، وأشاد بالشخص الذي قتل ضابطا أرمينيا أثناء نومه خلال برنامج لحفظ السلام تابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي.

٣٤ - وقال في خاتمة بيانه إن أذربيجان تحاول التغطية عن أخطائها تهربا من تحمل المسؤولية عن أعمالها، ولكنها إذا كانت ترغب في تحقيق السلام والتوصل إلى تسوية للتراع، فما عليها إلا أن توجه طاقتها ومواردها لإجراء مفاوضات جوهرية وبناءة وليس مجرد مفاوضات رسمية، وأن تكف عن الملاحظات التي لا أساس لها من الصحة والاستفزازية.

٣٥ - **السيدة رشيد** (المراقب عن دولة فلسطين): قالت إن إسرائيل حاولت تشويه الحقائق وتحويل الاهتمام بعيدا عنها بدلا من الاعتراف بدورها كسلطة قائمة بالاحتلال أو بأي عمل غير مشروع ضد الشعب الفلسطيني. وعلى الرغم من أن هناك محادثات سلام جارية، فإن الحالة في الواقع لم تتغير.

ولا يزال الاحتلال وانتهاكات القانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان مستمرة، وتتواصل كذلك معاناة الشعب الفلسطيني.

٣٦ - وتابعت تقول إن تقرير المصير حق أساسي، وليس حقا يُمنح بعد انتهاء المفاوضات. ثم إن إسرائيل تتحدث بكل يسر عن السلام والتزامها بالسلام، غير أنه يكفي أن ينظر المرء إلى ما تقوم به من أعمال لمعرفة مدى صدق كلامها. فهي المسؤول عن اغتصاب أرض فلسطين ومواردها الطبيعية، وعن بناء المستوطنات والهياكل الأساسية، واعتقال الفلسطينيين واحتجازهم، وهدم المنازل، ومصادرة الممتلكات وتشريد أسر بأكملها، وقتل المدنيين، وسجن ١،٧ مليون فلسطيني في غزة، وإهانة المدنيين الفلسطينيين في ما يزيد عن ٥٠٠ حاجز ونقطة تفتيش في كامل الأرض الفلسطينية المحتلة. وقالت إنه لمن الصعب اعتبار هذه السياسات والممارسات دليلا على سعي حقيقي لتحقيق السلام. كما أنها لا تؤيد طموحات الفلسطينيين. وأضافت قائلة إن الجمعية العامة ليست المحفل المناسب لتقدم فيه إسرائيل ادعاءات زائفة بشأن دورها كسلطة قائمة بالاحتلال أو تُنكر القائمة الطويلة من انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها خلال فترة الأربعين سنة الماضية. واختتمت بالقول إن إسرائيل من خلال عملها هذا تستهزء بالمنظمة وتهدر وقت المنظمة ووقت الشعب الفلسطيني.

٣٧ - **السيد موساييف** (أذربيجان): قال إن تعليقات ممثل أرمينيا دليل على ما تبذله من جهود متعمدة قصد تضليل المجتمع الدولي. وتجدر الإشارة أن المحاولات الأرمينية الوحيدة الجانب الرامية إلى تحقيق انفصال ناغورنو - كاراباخ عن أذربيجان لم تكن أبدا محاولات مشروعة أو سلمية، كما أن ادعاءات أرمينا لم تكن متمشية مع المعايير القانونية الوطنية أو الدولية السارية. فقد تأكد على أعلى المستويات الدستورية عدم مشروعية أي محاولات في إطار النظام القانوني السوفياتي من أجل توحيد ناغورنو - كاراباخ مع أرمينيا أو انفصالها عن أذربيجان بدون موافقة أذربيجان. وبناء على ذلك، كان من حق أذربيجان أن تحرز استقلالها ضمن الحدود الإقليمية القائمة خلال الحقبة السوفياتية.

٣٨ - وزاد على ذلك قوله إن هناك أدلة دامغة تثبت أن أرمينيا هي التي بادرت بالحرب. فهي التي هاجمت أذربيجان واحتلتها، بما في ذلك منطقة ناغورنو - كاراباخ وسبع مقاطعات محاذية لها. وقامت بتطهير عرقي على نطاق واسع، وأنشأت كيانا عرقيا انفصاليا خاضعا لها على الأرض الأذربيجانية المحتلة. وفي عام ١٩٩٣، اعتمد مجلس الأمن أربعة قرارات تدين استخدام القوة ضد أذربيجان واحتلال أراضيه، وتطالب بانسحاب قوات الاحتلال فورا ودون شرط من جميع أراضي أذربيجان المحتلة. وأضاف قائلا إن المجلس أكد أن ناغورنو - كاراباخ جزء من أذربيجان وجدد تأكيد احترام سيادة أذربيجان وسلامته الإقليمية وحرمة حدوده الدولية. وبعبارة أخرى، فإن ما أطلق عليه ممثل أرمينيا ممارسة المجموعة الأرمينية الإثنية المقيمة في أذربيجان للحق في تقرير المصير وصفه مجلس الأمن وسائر المنظمات الدولية ذات الحجية بأنه استخدام غير قانوني للقوة من جانب أرمينيا، شمل أيضا ارتكابها جرائم أخرى تشكل مصدر قلق بالغ بالنسبة للمجتمع الدولي.

٣٩ - **السيد كاريف** (إسرائيل): قال إن استمرار الممثلة الفلسطينية في استخدام قرارات الأمم المتحدة لتبرير إلقاء اللوم على إسرائيل صار يمثل مصدرا دائما للتسلية. وتجدر الإشارة أن الأمم المتحدة كانت منحت أولا الفلسطينيين الحق في تقرير المصير من خلال خطة التقسيم في عام ١٩٤٧ في قرار الجمعية العامة ١٨١ (ثانيا). وفي ذلك الوقت، أيدت دولة إسرائيل المستقبلية ذلك القرار. ومع ذلك، رفض العالم العربي بأسره، بما في ذلك الفلسطينيون، القرار رفضا قاطعا.

٤٠ - وواصل كلامه فقال إن من السهل إلقاء اللوم على إسرائيل على الأحداث التي وقعت منذ ذلك الوقت، غير أنه تجدر الإشارة أن الفلسطينيين لم يبذلوا خلال كامل الفترة الممتدة من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٦٧ أي محاولة لإنشاء دولة على الأرض التي كانت تسيطر عليها حينئذ إسرائيل. وعملية السلام الحالية هي أول محاولة حقيقية يقومون بها منذ عام ١٩٤٧ من أجل الحق في تقرير المصير. ثم قال إنه لا يود الإسهاب في الحديث عن الدور الفلسطيني في الأعمال الإرهابية والاستفزازية الحالية، ولكنه يحث المجتمع الدولي على النظر إلى هذه المسألة من هذا المنظور التاريخي.

٤١ - **السيد سارغسيان** (أرمينيا): قال إن حديث ممثل أذربيجان عن الاحتلال والعدوان لا يقوم على أساس ودليل على أن أذربيجان لا يهمها التوصل إلى حل على أساس القانون الدولي، ويعكس أيضا عدم اكتراث منهجي بسيادة القانون والحريات الأساسية. وأضاف قائلا إن شعب ناغورنو - كاراباخ مارس حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفقا للقانون الدولي. ونظم انتخابات حرة ونزيهة وله مؤسسات سياسية ثابتة، وسلطات شرعية، وحكومة تدير شؤونه وقضاء مستقلا. أما في أرتساخ، فلا يزال المجتمع المدني يشارك بفعالية في العملية السياسية.

٤٢ - وتابع يقول إن أرمينيا تولي أهمية قصوى للعدالة، وسيادة القانون، وحفظ السلام والأمن، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والتسامح ومكافحة التمييز. وفيما يتعلق بالادعاءات القائلة إن حكومته لا تنفذ قرارات مجلس الأمن، تجدر الإشارة أن الحالة الراهنة في المنطقة ناشئة بسبب قرار أذربيجان استخدام القوة لقمع شعب ناغورنو - كاراباخ وإعاقة ممارسة حقه في تقرير المصير. وزاد على ذلك قوله إن أذربيجان نفسها انتهكت قرارات مجلس الأمن وحثت جميع الأطراف على مواصلة المفاوضات ضمن إطار مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. واستمرت أذربيجان تنتهك قرارات مجلس الأمن الصادرة في عام ١٩٩٣، ليس فقط بعدم وقف الأعمال القتالية فورا، بل وكذلك بمواصلة تكثيف عدوانها وعملياتها العسكرية ضد ناغورنو - كاراباخ وأرمينيا مستخدمة المرتزقة الذين تربطهم علاقة وثيقة بالمنظمات الإرهابية المشهورة. وليس مستغربا أن الأعضاء الدائمين الثلاثة في مجلس الأمن الذين قاموا بدور الوسيط في اتفاق وقف إطلاق النار في عام ١٩٩٤ لم يشيروا إلى تلك القرارات.

٤٣ - ودعا في خاتمة بيانه القيادة الأذربيجانية إلى الكف عن السياسات العدائية إزاء أرمينيا والأرمنيين وعن قرع طبول الحرب، وأن تعمل على تعزيز المساواة في المعاملة داخل مجتمعها وإزاء الأقليات الإثنية الأخرى، وأن تهيئ شعبها للسلام وليس للحرب.

٤٤ - **السيد موساييف** (أذربيجان): أعرب عن رفضه القطعي للملاحظات التي أبداها ممثل أرمينيا والمحشوة حقائق مشوهة،والتي تجسد تناسي ارميينا المعتاد للوقائع. وواضح أن ارمينيا تحاول إعطاء انطباع خاطئ عن الوضع الحقيقي على أرض الواقع وصرف انتباه المجتمع الدولي عن الحاجة الملحة للتصدي للمشاكل الرئيسية الناجمة عن عدوانها المستمر على أذربيجان. ووقال إن هذه المحاولة اليائسة مآلها الانهيار في مواجهة موقف المجتمع الدولي وأمام الحقائق الدامغة التي تشهد على عكس ذلك تماما.

٤٥ - واستمر في كلامه فقال إن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة هي الأقوى حجية بشأن المسألة، إذ يُعلن فيها أن مطالبات أرمينيا بأراضي أذربيجان مطالبات باطلة ولاغية. ولا يخفى عن أحد أن مبدأ تقرير المصير ينطبق، وفقا للقانون الدولي، على ثلاث فئات من الشعوب، شعوب الدول ذات السيادة، وشعوب الوحدات الإقليمية التي أنشأها الاستعمار، والشعوب الخاضعة للهيمنة والاستعباد

والاستغلال الأجنبية، بما في ذلك الشعوب الخاضعة للاحتلال العسكري الأجنبي. ولا شك أن أفراد الأقلية الإثنية الأرمينية التي تعيش في ناغورنو - كاراباخ لا تنتمي إلى أي فئة من فئات الشعوب المذكورة ولا تعتبر أبدا كيانا مستقلا له الحق في تقرير المصير.

٤٦ - ومن جهة أخرى فقد قامت أرمينيا بعمل عدواني، وطردت مئات الآلاف من السكان من أماكن إقامتهم الدائمة، واحتلت أراضي أذربيجان، وارتكبت جرائم دولية خطيرة خلال الحرب، كما ارتكبت انتهاكات جسيمة لحق شعب أذربيجان في تقرير المصير. وأعرب في خاتمة كلامه عن الأمل في أن يكف ممثل أرمينيا، بعد قراءة متأنية للوثائق الدولية ذات الصلة بالمسألة، عن إبداء تعليقات عديمة الأهمية في المستقبل.

رفعت الجلسة الساعة ١١:٢٠.